



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/37/58
S/14820

31 December 1981

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم
والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ وموجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال بالوكالة للبعثة الدائمة
لباكستان لدى الامم المتحدة

في البيان المرفق بالرسالة المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ الموجهة الى
سيادتك من ممثل نظام بيراك كرمل في أفغانستان ، والصادرة بوصفها من وثائق الجمعية العامة
في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (A/36/672) ، والمعنونة "حول اقتراح الاتحاد الاقتصادي
الاروبي بشأن أفغانستان" ، أطلق الممثل عددا من التصريحات الكاذبة حول موقف باكستان من
مشكلة أفغانستان تستلزم الرد .

ان سلطات كابول قد حطمت باكستان ، في عملية تزيف للوقائع ، المسؤولية عن حركة المقاومة
الوطنية للشعب الافغاني ، التي هي حركة محلية صرف في طابعها ونابعة من تقاليد الوطنية
التي هي موضع اعتزازه في مقاومة كل سيطرة أجنبية .

وباكستان ، من جانبها ، تلتزم سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان .
والزعم ان باكستان تسمح باستخدام المجاهدين الأفغانيين لاقليمها كقاعدة للعمليات أو معبرا
للسلحة ، زعم لا أساس له من الصحة أبدا . وهذه الدعاية لا ترمي الا الى تضليل الرأي العام
العالمي بشأن الطبيعة والأبعاد الحقيقية لمقاومة الشعب الأفغاني . فمخيمات اللاجئين الأفغانيين
يزورها بانتظام موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلون لمنظمات دولية عديدة . ولم
يجد أحد على الإطلاق اي دليل على أن هذه المخيمات تستخدم لأي غرض غير تقديم الملجأ
لأفغانيين الذين أجبروا على ترك ماويهم ومنازلهم والتمسك اللجوء في باكستان . ولتكشف كذب هذه
المزاعم ، أعلنت حكومة باكستان استعدادها لتسهيل قيام مراقبين محايدين بزيارات لمخيمات
اللاجئين ، وهذا العرض مازال مفتوحا .

ان النزاع الداخلي في أفغانستان هو الذي أثقل كاهل باكستان بحوالي ٢ مليون من
اللاجئين . وسلطات كابول تقوم الان بتوسيع هذا النزاع عن طريق الانتهاك المتكرر لاقليم باكستان

بطائرات الهليكوبتر المسلحة وبالمقاتلين . وذاك أمر لا يمكن إلا أن يزيد في التوتر ويهدد السلم الاقليمي ، ويجب أن يتحمل القائمون بالسلطة في أفغانستان كامل مسؤوليته .

وحكومة باكستان ، على عهدهما في الاخلاص لفكرة الحل السياسي العادل لأزمة أفغانستان ، درست بعناية الاقتراحات التي قدمتها سلطات كابول . لكن هذه الاقتراحات لا تواجه القضايا الأساسية التي هي استمرار الوجود العسكري الأجنبي واستمرار مقاومة شعب أفغانستان لنظام مفروض من الخارج . وليس لها من غرض سوى تأمين الشرعية لسلطات كابول وهي تعزو في الوقت نفسه النزاع الداخلي في أفغانستان الى أسباب خارجية . فهي اذن اقتراحات دعائية بطبيعتها .

ولطالما قالت حكومة باكستان بأن الحالة في أفغانستان لا تقبل الحل العسكري ، وهي ما زالت تبذل جهودا لا تكل لتحقيق حل سياسي قائم على المبادئ التي أعلنتها الجمعية العامة فسي قراراتها المتعلقة بالموضوع والمقننة في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، فضلا عن دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين . وهذه القرارات تدعو الى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان ، واعادة السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وطابع عدم الانحياز لأفغانستان ، واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته وفي اختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعيدا عن عمليات التدخل والتخريب والاكراه والتقييد الخارجية ، وخلق الظروف اللازمة لتمكين اللاجئين الأفغان من العودة طواعية الى منازلهم في أمن وكرامة . وقد حظيت هذه المبادئ بتأييد المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز . فموقف باكستان متوافق ، اذن ، والموقف الذي لا ليس فيه الذي اعتمدته المجتمع العالمي . لكن سلطات كابول رفضت هذا من فورهما . لكن باكستان مازالت تعمل من أجل بلوغ حل سياسي عادل للمشكلة ، وقد أظهرت ، لهذه الغاية ، استعدادها للنظر في جميع الاقتراحات المقدمة بجدية . وان الرغبة الصادقة لدى باكستان في الحل السياسي قد تجلّت في البيان الذي أدلى به وزير خارجية باكستان أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ (١) ، والذي يفيد أن باكستان على استعداد لأن تضع جانبا المشاكل الاجرائية وان تشرع في تبادل للآراء حول القضايا الأساسية ، عن طريق الامين العام أو مثله ، وتمهد الطريق ، في الوقت نفسه ، لمبادرات ثلاثية بين ممثلي حكومات باكستان وايران والحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ، بمجرد أن تسمح الظروف بذلك . فاذا كانت سلطات كابول مهتمة حقا بالتوصل الى حل ، فالأجدد بهما أن تتجنب البيانات الدعائية وأن تنبرى للقضايا الأساسية التي تحكم المشكلة الأفغانية .

أرجو من سيادتك تعميم هذه الرسالة بوصفها من وثائق الجمعية العامة تحت البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها في السلم والأمن الدوليين " ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) خالد محمود
الممثل الدائم بالوكالة